قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٣٠ لسنة ٢٠٢٢

بشان الموافقة على تعديل اتفاق الشراكة بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية لتنفيذ مشروع التعاون الفنى لدعم تدريس اللغة الفرنسية كإحدى اللغات الأجنبية بالمدارس الحكومية ، والذى يهدف إلى إضافة منحة بمبلغ ٥٠٠ ألف يورو إلى المشروع

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على تعديل اتفاق الشراكة بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية لتنفيذ مشروع التعاون الفنى لدعم تدريس اللغة الفرنسية كإحدى اللغات الأجنبية بالمدارس الحكومية ، والذى يهدف إلى إضافة منحة بمبلغ ٥٠٠ ألف يورو إلى المشروع ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٤٤هـ

(الموافق ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٢٢م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٤٤ هـ (الموافق ١٦ يناير سنة ٢٠٢٣م) .

د/رانيا المشاط

وزير التعاون الدولى

د / رضا حجازى

وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى

القاهرة، مصر

الموضوع: تعديل اتفاق الشراكة N° CEG ١١١٦

المرجع: خطاب وزارة التعاون الدولى بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٠ الذى يطلب من الوكالة الفرنسية للتنمية إتاحة منحة (٢) مليون يورو

القاهرة، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢

أصحاب السعادة ،

بالنيابة عن الوكالة الفرنسية للتنمية (**AFD**) ، يشرفنى أن أخاطب معاليكم فيما يتعلق بالبرنامج الرائد لشراكتنا الناجحة ، البرنامج الذى يدعم تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية فى المدارس الحكومية المصرية. (يشار إليه فيما يلى باسم «البرنامج»).

فى إطار البرنامج ، وقعت الوكالة الفرنسية للتنمية (المشار إليها فيما بعد باسم «الوكالة») وحكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما يلى باسم «المستفيد») فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ اتفاق الشراكة. N° CEG ١١١٦ (يشار إليها فيما بعد بـ «الاتفاق»).

بموجب الاتفاق، التزمت الوكالة بإتاحة تمويل المنحة للمستفيد بحد أقصى مليون وخمسمائة ألف يورو (١,٥٠٠,٠٠٠ يورو) لتنفيذ البرنامج المذكور أعلاه - يرجى الرجوع إلى الملحق ١ بالاتفاق «وصف المشروع وخطة العمل» للحصول على مجموعة كاملة من التفاصيل .

من خلال الخطاب المشـار إليه بعاليه، طلب المستفيد مبلغ منحة إجمالى يصل إلى ٢ مليون يورو (٢,٠٠٠,٠٠٠ يورو). وفقا للقرار ٢٠٢١٠٨٨١ C الصادر عن إدارة أفريقيا بالوكالة الفرنسية للتنمية بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢١، وافقت الوكالة على إتاحة منحة إضافية بحد أقصى خمسمائة ألف يورو (٥٠٠,٠٠٠ يورو).

فـى تطبيق البند ٨ من الاتفاق، يوافق الطرفـان بموجب هذا على تعديل الاتفاق على النحو التالى :

تعديل الفقرة (٣) (المساهمة المالية) من الاتفاق .

يتم حذف البند (٣) من الاتفاق واستبداله بما يلى :

من أجل تمويل المشـروع، يجب على الوكالة أن تقدم للشـريك الفنى مسـاهمة ماليـة بحـد أقصـى مليونـا يـورو (٢,٠٠٠,٠٠٠ يـورو)، باسـتثناء أى ضرائب («المساهمة المالية»).

لا يتضمـن هـذا الاتفـاق أى تحويل للمـوارد المالية أو المادية بين المسـتفيد والأطراف الأخرى .

يوافق المسـتفيد بموجب هذا ويخول الوكالة بدفع المسـاهمة المالية مباشرة إلى الشريك الفنى لاستكمال جميع أنشطة التعاون الفني، وفقًا لإجراءات ولوائح الوكالة .

يجب على المسـتفيد التأكد من أن المشروع (لا سـيما أثناء التفاوض والدخول فـى العقـود الممولة من المنحة وتنفيذها) لن يؤدى إلى أى فعل من أشـكال الفسـاد أو الاحتيال أو الممارسـات المضادة للمنافسـة وإبلاغ الوكالـة دون تأخير بمجرد أن يصبح على علم أو يشـتبه فى أى فعل من أفعال الفسـاد أو الاحتيال أو الممارسـات المضادة للمنافسة .

نظـرًا لأن المسـاهمة المالية لن تسـتخدم لتمويل أى ضرائب، يوافق المسـتفيد بموجب هذا الاتفاق ويقر بأن الشـريك الفنى، الذى ينفذ المشـروع لصالح المسـتفيد،

معفى من ضريبة القيمة المضافة (VAT) وأى ضرائب سارية فى مصر فيما عدا الضريبة الجمركية فقط فيما يتعلق بتنفيذ المشروع .

تعديل البند (٤) (تعهدات الأطراف) من الاتفاق :

الفقرة التالية «ستقوم الوكالة بما يلى :

تقديم المساهمة المالية لتمويل المشروع ، كما هو موضح فى الملحق ١ (وصف المشروع وخطة العمل) ، بحد أقصى مليون وخمسمائة ألف يورو (١,٥٠٠,٠٠٠ يورو) ، طوال مدة المشروع» ، يتم حذفها واستبدالها بما يلى :

ستقوم الوكالة بما يلى :

تقديم المساهمة المالية لتمويل المشروع ، كما هو موضح فى الملحق ١ (وصف المشروع وخطة العمل) ، بحد أقصى قدره مليونا يورو (٢,٠٠٠,٠٠٠ يورو) ، طوال مدة المشروع .

يظل باقى الاتفاق دون تغيير.

بتوقيع هذا الخطاب ، يكون الطرفان قد اتفقا على كل ما سبق. يعتبر هذا الخطاب بمثابة تعديل رقم (١) لاتفاق الشراكة وجزء منها .

يدخل هذا الخطاب حيز النفاذ فى تاريخ إخطار المستفيد للوكالة الفرنسية للتنمية بأنه قد تم استيفاء المتطلبات القانونية لدخول هذا التعديل حيز النفاذ .

أى مصطلحات مكتوبة بأحرف كبيرة مستخدمة فى هذا الخطاب سيكون لها المعنى المحدد لها فى الاتفاق، باستثناء ما هو منصوص عليه فى هذا الاتفاق .

ثلاث نسخ أصلية من هذا الخطاب ، إحداها خاصة بالوكالة الفرنسية للتنمية ، تم إعدادها وتوقيعها باللغتين الإنجليزية والعربية .

خالص التقدير

معالى الدكتورة / رانيا على المشاط

وزير التعاون الدولى

معالى الدكتور/ رضا حجازى

وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى

السيدة / كليمنس فيدال دلابلاش

مدير مكتب للوكالة الفرنسية للتنمية فى مصر

بحضور

السيد السفير / مارك باريتى

سفير فرنسا فى مصر ، مشارك فى التوقيع